

معطيات تحليلية موجزه لواقع الثورة السورية.

تبدأ الانتفاضة السورية شهرها الحادي عشر مخلقة وراءها مجموعة من المعطيات السياسية والاجتماعية والثورية على الساحة السورية والعربية على حد سواء، تلك المعطيات تجعل من أي باحث أو دارس للواقع السوري وواقع الانتفاضة السورية في حالة ارتياب مما يحدث ناتج عن:



1- الإرهاصات والمشاكل التي رافقت الانتفاضة، وتتعلق بعفوية بداية الانتفاضة وعدم قدرة القوى السياسية على الموائمة والتعامل الجدي معها إضافة للاتقسامات البينية بينها، فكان للمجتمع الأهلي دور السبق في الاستمرار وتثبيت إرادة الانتفاضة، إضافة لدور الشباب الريادي والفاعل من خلال المجموعات المنتشرة على

مساحة خارطة السورية لقوى الشباب داخل وخارج البلد . لكن في اعتقادي هذا الأمر لا يكفي من أجل نجاح الانتفاضة وتحويلها إلى إنجازات ثورية، بالرغم من الإنجازات الضخمة التي نتجت عن الانتفاضة وأعتقد أن ما أنجزته الانتفاضة السورية يفوق ما أنجزته الثورة المصرية على أكثر من صعيد إذ أن الثورة المصرية إلى الآن لم تسطع سوى إزاحة رئيس الدولة لكن النظام مازال كما هو مع تحسينات لا ترقى إلى التحول الثوري الديمقراطي المدني بينما الانتفاضة السورية استطاعت أن تقطع وبشكل كلي مع سلطة الدولة الديكتاتورية والاستبداد وبشكل حاسم رغم عدم قدرتها إلى الآن القضاء عليه.

2- الواقع الجغرافي والسياسي للدولة السورية. مازلت القوى المجتمعية السياسية والأهلية والشبابية تحاول نسيان أو تجاهل هذا العامل بالرغم من أهميته في التحول الثوري ، مما جعل بعض أو أكثر القوى تقوم بإيهام نفسها أولاً والمجتمع ثانياً أن هذا الواقع الجيوسياسي لا يؤثر بشكل كبير على مسار الانتفاضة. في اعتقادي أن تشابك العلاقات وتناقضاتها الإقليمية والدولية على الواقع السوري يشكل أحد العوامل الحاسمة في مسار الانتفاضة السورية والطريق الذي تسلكه فمجموعة التحالفات الدولية وتناقض مصالحها وأولوياتها يشكل حالة من الضبابية وعدم قدرة الحامل الأساسي للانتفاضة التفاعل معها وتحديد أولوياته على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء، فيكفي وجود الكيان الصهيوني كعامل من هذه العوامل ليكون الناظم لتلك القوى العالمية في الوقوف أو دعم أو تهيمش وتهشيم الدولة السورية على الصعيد المواطن والوطن.

3- عن المطالب التي رافقت تلك الانتفاضة.

ربما تكون تلك النقطة من أهم النقاط التي تحتاج منا جميعا البحث والتقصي والتمعن بشفاافية وعقلانية عالية بها لأنها شكلت انعطافات وتداخلات وأزمه داخل الانتفاضة السورية وداخل القوى السياسية المعارضة والمجتمع الأهلي الذي حمل على عاتقه إنجاز ما أنجز وما سوف ينجزه في المستقبل من هنا سوف أجتهد وأحاول تحليل معطيات المطالب التي رافقت الانتفاضة علني أقدم شيئا مفيدا حسب قناعاتي وربما أخطئ وربما أصيب.

- قبل رسم تلك المعطيات كان لابد من التحدث عن مجازاة الانتفاضة السورية لنموذج آخر ورسم طريق واحد فقط وهو الطريقة الليبية في التحول المجتمعي من خلال إسقاط التجربة الليبية على السورية دون التفكير والبحث في اختلاف التجريبتين، وبالطبع لست في محل إدانة أو موافقة على تلك التجربة وما آلت إليها لكن أردت أولاً رسم التقاطعات التي مورست من أطراف عدة لكي تأخذ مسار التجربة الليبية:

1- تغيير العلم .

2- الحظر الجوي.

3- مناطق عازلة.

4- تشكيل مجلس وطني.

5- الوصول بالملف السوري إلى مجلس الأمن عبر الجامعة العربية.

6- الاتشاقات العسكرية والدبلوماسية.

7- التحدث من قبل النشطاء السوريين للإعلام عن ما يجري كما لو انه يعيش على الأرض الليبية وليس على الأراضي السورية من قبيل (كتائب القذافي" الأسد"، بالرغم من وجود 18 فرقة عسكرية سورية) .

- ثنائية الخطاب. خلال عشرة اشهر دفعت السلطة وبعض أطراف المعارضة الأمور لتستقر بين حدين في القول والممارسة، فتماهت السلطة وبعض أطراف المعارضة في الطروحات المقدمة للمجتمع بمعنى: النظام يكذب وهذا تلقائياً يبرر لنا الكذب، النظام يقتل خارج القانون هذا يدفعنا إلى القتل خارج القانون، النظام يمارس الطائفية في أبشع صورها فعلياً الرد على خطابه الطائفي بخطاب مماثل له، النظام يستقوي بالخارج فنمارس نفس الشيء في الاستقواء في الخارج حتى ولو كان الخارج هو الشيطان، السلطة تمارس التخوين بحجة وهن الأمة والأخر يمارس التخوين بحجة وهن الثورة... الخ ، كل هذه الأشياء انعكست بشكل مباشر على المجتمع الأهلي فأصبح في حيرة من أمره مما دفع كتلة كبيرة من المجتمع المراهن على الفعل الثوري وأخلاقيته في صناعة الثورة إلى النكوص والابتعاد عن صناعة القرار تحت شعور ضاغط أن ما سوف تأتي به هذه المعارضة هو شبيه للنظام ، وما حالة الإرباك التي وقعت بها المعارضة السياسية أثناء ممارسة الإضراب إلا دليل على ماتقدم، فدفعت الأمور إلى إفشال تجربة ربما تكون الأرقى منذ بداية الانتفاضة على مستوى المقاومة المدنية .

- منذ بداية الانتفاضة لم يكن للشرائح الاجتماعية الثقافية والطبقة المتوسطة الاقتصادية دور يذكر إلا ما ندر. إن ضعف الفعل الثقافي على المستوى السياسي جعل دور المثقفين هامشياً بعكس تجربة ربيع دمشق والتي أجهضت عبر انتهاكات واعتقالات واسعة بحق المثقفين الذين حملوا هذا المشروع في حينه، إضافة إلى ضعف دور الطبقة الوسطى في الحراك الثوري لأسباب ربما ترجع لطبيعة تكوينها ومخاوفها وعدم ثقتها بالتغيير الذاتي وهذا عكس ما شهدناه في كل من تونس ومصر واليمن إذ لعبت الشرائح الثقافية والطبقة الوسطى دوراً ريادياً في الفعل الثوري في هذه الدول.

أعتقد أن المعطيات الرئيسة الثلاث المقدمة مع بعض معطيات أخرى منها دور الإعلام الموالي والمعارض على حد سواء واستمرار الحراك في المناطق المهمشة والنصف مدنية على المستوى الاقتصادي والسياسي إضافة إلى السبب الرئيسي والدافع لكل تلك المعطيات إلا وهو رهان السلطة منذ بداية الحراك على الفعل الأمني الفاشي لمواجهة الانتفاضة من عمليات القتل والتعذيب الممنهج وسحق المدن والقرى وممارسة أبشع أنواع الجرائم ضد الإنسانية ، كل هذه الأسباب تعتبر هي الدوافع الأساسية في المطالب التي رافقت الانتفاضة، إن كانت لصالح المواطن والوطن أو كانت ضدهم.

قراءة في تلك المطالب :

جوهر تلك المطالب ومركز ارتكازها يتحدد بنقطة واحدة فقط هي حماية المدنيين المنتفضين ضد السلطة عبر تمرّد مجتمعي نتج عن اضطهاد وقهر وفساد مستحكم بالسلطة منذ نصف قرن، فمنذ انطلاقة الانتفاضة الفعلية في 18 آذار في محافظة درعا وانتقالها إلى أغلب المناطق السورية، وجد المجتمع السوري نفسه أمام آلة همجية تسحق كل شيء الإنسان والحجر من خلال قوة مهولة استخدمها النظام ضد شعبه ، فجاءت تلك المطالب استجابة لتلك النقطة أي حماية المدنيين، لكن تلك المطالب دفعت من قبل الأطراف فجاءت أيضا مغلفة بهدف هذا الفريق أو ذاك مستخدمة تلك النقطة لتمرير مشروعها الخاص دون النظر إلى الواقع والظروف المحيطة للانتفاضة نفسها.

تصاعدت تلك المطالب بداية من المطالبة بالحظر الجوي والمناطق الآمنة إلى التدخل المباشر مروراً بنقل الملف إلى مجلس الأمن مع تأسيس مؤسسات شكلية في الجوهر مضخمة من قبل الإعلام لمواجهة مؤسسات النظام على أكثر من صعيد كان من أهمها الجيش السوري الحر، كل هذه المطالب سارت وتماهت مع إصرار الشعب السوري للخلاص من الفاشية وعلى كمية الدم المسفوك من قبل سلطة تسلطية همجية، لكن تلك المطالب لم تكن من صلب ومعطيات الشعب السوري بل جاءت مرهونة لقوى سياسية قديمة وحديثة تفاعلت مع الفعل الثوري فسبحت في مجال محدد المعالم وبسلوك طريق واحد يؤدي بالضرورة إلى انهيار للدولة السورية للحصول على مكاسب سياسية على أنقاضها بعد سقوط النظام، إذ استدعت المكنون الغريزي للبشر فبثت في المجتمع الأهلي المسحوق تلك المفاهيم لحمايته إضافة إلى النفاق الجماعي وبيع الوهم له ، دون أن تتعب نفسها في إيجاد طرق مبتكرة بديلة للدفاع وتحقيق أهداف الانتفاضة النبيلة في الحرية والكرامة وبناء مجتمع مدني أساسه العدل والمساواة وبناء دستور ديمقراطي يلبي حاجات ومتطلبات المجتمع .

إن التعامل مع هذه المطالب يجب أن يتسق مع الواقع والعقل والموقع الجيوسياسي لسوريا والقوانين الدولية إضافة إلى التعامل معها بمنطق الممكن وليس بمنطق الرغبة من قبل بعض من الأطراف المعارضة السياسية وجزء من المجتمع الأهلي.

بالرغم من أننا بحاجة لقراءة كافة المطالب كل على حدة لتفنيدها وإمكانية تطبيقها على الأرض إلا أننا سوف نتعامل مع أكثرها إشكالية لدى قوتين معارضتين مجتمعتين ومن يقف ورائهما من القوى السياسية والمدنية، الأولى تعتمد على سلمية الحراك بالكامل وترفض عسكرة الانتفاضة تحت أي سبب وأخرى تدعم هذه العسكرة عبر ما أسميناه بأحد المؤسسات الشكلية مع الاعتراف بوجودها ألا وهي مؤسسة الجيش السوري الحر إضافة للخلاف الدائر حول التدخل الخارجي.

الجيش السوري الحر .

منذ بداية الانتفاضة دفعت السلطة الجيش مع القوى الأمنية بمهمة سحق الانتفاضة فظهر تناقض في الانتماء لديهم بين الانتماء إلى الشعب والوطن وبين الانتماء إلى هذه السلطة فتكون لدى قسم منهم رفض قاطع للمشاركة بقتل شعبه هذا التناقض دفع بعضهم وبشكل عفوي إلى الانشقاق بطريقة أو أخرى وبشكل كفي دون تدبير، فمنهم من قتل لرفضه المشاركة في عمليات القتل ومنهم من استطاع الهرب خارج سوريا وقسم منهم تخفى داخل مجتمع الانتفاضة، هذا لا يعني أن الذين لم ينشقوا هم مشكوك بوطنيتهم بالضرورة لسببين: الأول ليس كافة أفراد الجيش مشاركين في

عمليات القتل إضافة إلى أنهم يخضعون لصيغة عسكرية ذات بعد خاص بالمؤسسة نفسها على مستوى الايدولوجيا والتربية الخاصة لأفراد الجيش من خلال ارتباط الدولة بالسلطة عبر نصف قرن.

مع مرور الزمن وزيادة همجية النظام زادت عملية الانشقاقات من قبل بعض من أفراد الجيش فشكلوا مجموعات ضمن المناطق المنتفضة وبدفع من بعض القوى السياسية والخارج والأخص تركيا قبل قسم منهم تشكيل مؤسسة الجيش السوري الحر لتصبح كافة العمليات ضد قوات الجيش والأمن تحت مسمى الجيش السوري الحر مع العلم أن عنف السلطة وانتهاجها الخيار الأمني هو الذي دفع بعض أفراد الجيش ومجموعات مدنية مسلحة لتشكيل مقاومة شعبية مسلحة، إذ تجمع بعض من الأفراد لحماية مناطقهم فأصبح الكل يمارسون عملياتهم تحت هذا المسمى أو هذا ما حاولت وسائل الإعلام نقله للمواطن السوري والعربي، قد تكون السلطة من استدرجت هؤلاء بخطة خبيثة ومريبة كي تثبت نظريتها أن هناك مجموعات إرهابية لكن النتيجة أن الجميع الآن تورط بها وأصبحت واقعا لا يمكننا تجاوزه، وإن انتشارها سوف يحولها إلى ظاهرة تتوسع وبالتالي سوف يتورط بها الجميع لتأخذ أشكالا أكثر تدميراً وخراباً على البلد ككل، ما لم يتم مواجهتها بطريقة عقلانية بعد الاعتراف بها من قبل القوى السياسية وقوى الانتفاضة.

تحول الجيش السوري الحر إلى جزء من حركة تمرد مسلحة حسب توصيف قائده رياض الأسعد ضد السلطة وعلينا أولاً معرفة الشكل القانوني والإشكاليات المحيطة بهذه الحركة حسب القوانين الدولية لكن علينا معرفة مكونات حركة التمرد تلك فهي تتألف من:

1- أفراد من منشقي الجيش التحقوا بالجيش السوري الحر وهم داخل الحدود أما الذين استطاعوا الخروج خارج البلد فقد أخذوا على عاتقهم الدعم الكامل على كافة الصعد المالية والعسكرية للأفراد الموجودين داخل الحدود.

2- أفراد من منشقي الجيش انتقلوا إلى مناطق الاحتجاج أخذوا على عاتقهم حماية المدنيين دون أن ينضموا إلى الجيش الحر.

3- مدنيين شكلوا مجموعات مسلحة لحماية أهلهم في الأحياء والمدن والأرياف.

حركة التمرد والقانون الدولي

إن ميثاق الأمم المتحدة حدد الإطار الشرعي للدول الأعضاء في التعامل مع حركات التمرد وأعتبر أن أي تدخل أو مساعدة من قبل أية دولة أخرى للمتمردين الذين يحملون السلاح، يعتبر عملاً عدائياً من قبل الدولة القائمة به، وفي حالة ثبوته يترتب عليها مسؤولية دولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو حتى وفقاً للأعراف والقواعد الدولية التي يجري عليها التعامل الدولي منذ أقدم العصور .

وقد يثار التساؤل هنا عن مدى حقوق المتمردين في ظل أحكام القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان الموقع عليها من قبل الدولة التي تواجه التمرد المسلح، وفي هذا الصدد نبادر الى القول أن كل من يحملون السلاح في مواجهه سلطة شرعية ومعترف بشرعيتها وسيادتها من قبل المجتمع الدولي، لا يتمتعون بأية حقوق قانونية خاصة، وكل ما في الأمر أن الدولة تلتزم في مواجهتها للمتمردين بالقواعد والإجراءات القانونية التي تقتضيها عملية مواجهة الجرائم الجسيمة الموجهة ضد أمن وسلامة المجتمع وفقاً لما تقرره المنظومة الدستورية والقانونية القائمة. ومع ذلك، يفرق بعض فقهاء القانون الدولي بين نوعين من التمرد المسلح:

التمرد المسلح العسكري، أي الذي يقوم به قطاع أو قطاعات مسلحة كانت تشكل جزءاً من القوات المسلحة النظامية للدولة ولكنها تمردت على السلطات الشرعية في الدولة وبدأت في مواجهتها. وفي هذه الحالة يذهب بعض الفقهاء إلى أن القوات العسكرية المتمردة يتقرر لها الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة وفقاً للبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع المتعلقة بالقواعد الدولية الواجب مراعاتها أثناء النزاعات المسلحة ، وذلك إذا توافرت الشروط الآتية :

- 1 - أن يكون لهذه القوات قيادة مسؤولة لها السيطرة الكاملة على القوات المنضوية تحت لوائها
 - 2 - أن يكون لهذه القوات زي عسكري مميز وأن تحارب تحت علم واحد
 - 3 - أن يحمل المحاربون السلاح علناً
 - 4 - أن تحترم هذه القوات قواعد وأعراف الحرب النظامية بما في ذلك مراعاة حقوق الأسرى والمرضى من العسكريين من الطرف الآخر.
 - 5 - أن تحترم القواعد القانونية والأعراف الدولية في حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ومن بينها، بل وفي طليعتها، عدم استخدام المدنيين كدروع بشرية أو شن هجمات من تجمعات يسكنها مدنيون .
- أما النوع الثاني من التمرد، فهو التمرد المسلح الذي يقوم به مدنيون قرروا حمل السلاح في مواجهة الدولة وتحدي السلطات الشرعية فيها، وفي هذه الحالة هناك إجماع بين فقهاء القانون الدولي على أن يعامل هؤلاء المتمردون معاملة المجرمين الخارجين عن القانون، ولا يتمتعون بأية حماية دولية مع ملاحظة ماسبق الإشارة إليه من التزام سلطات الدولة في مواجهتها لهذا التمرد بالإجراءات القانونية المنصوص عليها في دستورها وقانونها الوطني، ولا يعاقب عليها من المجتمع الدولي .

يشكل الجيش الحر محور اهتمام كافة القوى السياسية والمدنية المنتفضة وربما يشكل نقطة الخلاف الأساسية بينها إضافة إلى للمجتمع السوري ككل بسبب الإشكاليات التي سوف تتمخض عن دوره وتركيبته وآليات عمله وتمويله والنتائج التي تتحقق على أرض الواقع حاضراً ومستقبلاً، وفي اعتقادي أن أهم هذه الإشكاليات هي:

- 1- الخوف من أن يكون لهذا الجيش والمجموعات المسلحة اليد الطولى في تقرير مصير البلد بسبب طبيعة الأشياء أن من يمتلك القوى هو من يمتلك القرار وبذلك ننتقل من نظام عسكري إلى نظام شبيه مع تغيير الوجوه.
- 2- الخوف من أن ينتقل الصراع من مجموعة حركة التمرد مع السلطة إلى صراع فيما بينها.
- 3- الخوف من عمليات انتقام واسعة خارج إطار القانون بسبب تناحر مكونات التمرد.
- 4- الخوف من توسيع عمليات القتال المفتوحة ضد مكونات مجتمعية كانت مرتبطة مع السلطة.
- 5- انتماء الأغلبية الساحقة من حركة التمرد إلى مكون مجتمعي محدد سوف يرفع وتيرة الخوف من حرب أهلية مفتوحة.
- 6- بزيادة قوة التمرد المسلح سوف يؤثر ويضعف الحراك المدني السلمي ويبعد الطبقة المتوسطة والمدن عن المشاركة في الانتفاضة ضد السلطة.

7- الخوف من ارتهان حركة التمرد إلى توجهات الجهة الممولة سياسياً في السلاح والمال وهذا ليس اتهاماً بل تقرير واقع إذ لا يمكن لحركة تمرد مسلحة أن تقوم بدون مدها بالمال والسلاح.

تدفع بعض القوى السياسية إلى أن تكون حركة التمرد تلك تحت سقف الجيش السوري الحر وأن تكون كافة العمليات المسلحة ضد السلطة باسمه وفي اعتقادي هذا فيه شيء من الانتهازية السياسية حتى تشرعن عملياته حسب القانون الدولي دون أن تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية في حال ارتكاب حركة التمرد لأي جرائم ضد الإنسانية. وبتعبير آخر تحاول تلك القوى في حال استطاعت السلطة الاستمرار التهرب من مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية في تحمل ما يجري وربما لأسباب نبيل هؤلاء المنشقين ودون معرفتهم بالقانون الدولي بلعوا هذا الطعم من قبل هذه القوى وعليه نبيه المنضوين تحت حركة التمرد أن ارتكاب أي جريمة لا تموت في التقادم وعليهم إدراك ما يقومون به بشكل لا يتعارض مع القانون الدولي.

التدخل الخارجي

من المضحك المبكي أن تنشغل قوى الانتفاضة فيما بينها سياسية كانت أو أهلية بمهاترات وتناقضات حول التدخل الخارجي إذ أعتقد أن التدخل الخارجي تحصيل حاصل ويومي من كافة الأطراف الإقليمية والدولية إذ أصبحت سوريا ساحة مفتوحة لهذا التدخل مع تباين أجندات الدول المتدخلة وفي اعتقادي أنه لا يوجد دولة تتدخل في سوريا ضمن معيار أخلاقي وإنساني وإنما ضمن مصالحها الخاصة، وأن أغلب الدول متفقة فيما بينها حول تهشيم وإنهاك الدولة السورية وليس النظام؛ لما لهذا الأمر من تمرير مشاريع ومصالح هذه الدول في المنطقة دون أن يكون لسوريا أي دور فيها. وقضية نقل الملف السوري إلى مجلس الأمن أو بقاءه في أروقة الجامعة العربية ليس للقوى السياسية أي دور به في اعتقادي بل هو لبيع الوهم وكسب المجتمع الأهلي لصالح تلك القوى التي تطالب بنقل الملف لأنه في حال أرادت تلك الدول نقل الملف إلى مجلس الأمن لن يكون لا للنظام ولا لتلك القوى السياسية ولا للجامعة العربية أي دور سوى الدور الشكلي. إن النظام وأخطاء المعارضة السياسية أدخلت سوريا ضمن ما يسمى لعبة الأمم وبناء عليه أعتقد أن علينا أن ننتظر نهاية هذه اللعبة مالم نأخذ على عاتقنا نحن السوريين دون غيرنا القيام بفرض شروطنا من خلال الاعتماد الكلي على شعبنا ومكوناته كلها في القضاء على فاشية النظام السوري من خلال قوانا الذاتية وإرادة شعبنا والانتقال إلى الدولة المدنية الديمقراطية القوية .

